

إتجاهات الإستقطاب العكسى فى مصر فى القرن الجديد

إسم الباحث

أ.م.د. فيصل عبد المقصود عبد السلام

قسم العماره / كلية الهندسه / جامعة المنوفيه

ملخص البحث

لقد شهدت مصر محاولات عديدة لكسر حدة التمرکز العمرانى بها وخاصة فى أوليات الحضر، وذلك من خلال العمل على الخروج من أسر الوادى الضيق إلى الآفاق الرحبه للمعمور المصرى، بدءا من تجارب غزو الصحراء وتعمير الوادى الجديد فى بداية الستينات، مرورا بالمدن الجديده فى النصف الثانى من السبعينات والثمانينات وأخيرا المشروعات القوميہ العملاقه فى أواخر التسعينات. ولعل عدم نجاح أى من هذه الجهود المبذوله فى كسر حدة التمرکز الحضرى حتى الآن إنما يرتبط فى المقام الأول بتوقيت التدخل المباشر للسياسات المختلفه التى تم تبنيها خلال الفتره السابقه. فمن المعروف فى أدبيات التخطيط الإقليمى أنه من الواجب أن يكون النسق الحضرى مهياً لحدوث مثل هذا الانتشار حتى يمكن للسياسات المطبقه أن تؤتى ثمارها وهو ما يعرف بظاهرة الإستقطاب العكسى (Polarization Reversal) .

ولعل الدافع إلى كتابة هذه الورقه هو التغير الحادث على الإستراتيجيه التنمويه للدوله ومحاولتها للإسراع بالإستقطاب العكسى من حيث توجيهها نحو المشروعات القوميہ العملاقه بما تحمله من أخطار ماديہ (تكلفه) ومكانيه (مناطق نائيه) وزمانيه (توقيت إقامتها)، الأمر الذى يدفعنا إلى محاوله إلقاء الضوء على الجوانب الإيجابيه والسلبيه لهذا التغير فى التوجهات الإستراتيجيه .

وتهدف هذه الورقه إلى محاوله الإجابة عن سؤال محدد هو : هل إقترب موعد الإستقطاب العكسى فى مصر؟ أم مازال النسق الحضرى بعيدا عن حدوث مثل هذه الظاهره؟ وبالتالي يمكن تحديد ما إذا كان التدخل الحالى فى صورة المشروعات العملاقه هو خطوه فى الإتجاه الصحيح أم أن العكس هو الأصح؟

إتجاهات الإستقطاب العكسى فى مصر فى القرن الجدى

إسم الباعث

أ.م.د. فىصل عبء المقصوء عبء السلام
قسم العمارة / كلية الهندسة / جامعة المنوفية

تقديم :

إن أهم ما يميز النسق الحضرى فى مصر إنما يتمثل فى وجود ظاهره التمرکز فى أوليات الحضرة Primacy، واللى تتضح فى سيطرة القاهرة الكبرى (كمدينه أولى) على هذا النسق. ويلاحظ أن حدة هذا التمرکز الشديء بالقاهرة الكبرى ليست فقط بالنسبه لباقى عناصر النسق الحضرى وإنما أيضا بالنسبه للمدينه التالىه لها (الإسكندريه) حيث تصل نسبة التمرکز Primacy Ratio (نسبة تمرکز المدينه الأولى إلى سكان المدينه التالىه لها) إلى ٢,٩٨ % فى عام ١٩٩٦.

ولقد شهدت مصر محاولات عديده لكسر حدة هذا التمرکز وذلك من خلال العمل على الخروج من أسر الوادى الضيق إلى الأفاق الرحبه للمعمور المصرى، بدءا من تجارب غزو الصحراء وتعمير الوادى الجديء فى بداية الستينات، مرورا بالمدن الجديده فى النصف الثانى من السبعينات والثمانينات وأخيرا المشروعات القوميه العملاقه فى أواخر التسعينات. ولعل عدم نجاح أى من هذه الجهود المبذوله فى كسر حدة التمرکز الحضرى حتى الآن إنما يرتبط فى المقام الأول بتوقيت التدخل المباشر للسياسات المختلفه التى تم تبنيها خلال الفتره السابقه. فمن المعروف فى أدبيات التخطيط الإقليمى أنه من الواجب أن يكون النسق الحضرى مهيا لحدوث مثل هذا الإنتشار حتى يمكن للسياسات المطبقه أن تؤتى ثمارها وهو ما يعرف بظاهرة الإستقطاب العكسى (Polarization Reversal). ولعل الدافع إلى كتابة هذه الورقه هو التغيير الحاد على الإستراتيجيه التنمويه للدوله ومحاولتها للإسراع بالإستقطاب العكسى من حيث توجيهها نحو المشروعات القوميه العملاقه بما تحمله من أخطار ماديده (تكلفه) ومكانيه (مناطق نائيه) وزمانيه (توقيت إقامتها)، الأمر الذى يدفعنا إلى محاوله إلقاء الضوء على الجوانب الإيجابيه والسلبيه لهذا التغيير فى التوجهات الإستراتيجيه .

المشكله : تتمثل المشكله فى إتجاه مصر خلال السنوات القليله الماضيه إلى إقامة العديد من المشروعات القوميه العملاقه التى تتكلف المئات من مليارات الجنيهات فى المناطق الصحراويه الواعده كوسيله لكسر حدة التمرکز وتحقيق الإنتشار، الأمر الذى يمثل تدخلا مباشرا للإسراع بعملية الإستقطاب العكسى. ونظرا لأن توقيت إحداث التغيير من التمرکز إلى الإنتشار هو فى غاية الخطوره، فإن إستقراء مؤشرات حدوث الإستقطاب العكسى يكون من الأهميه بمكان وإلا فإنه من الممكن أن لاتؤتى هذه المشروعات وإستثماراتها العاليه ثمارها فى حال التعجيل أو التأخير عن التوقيت المناسب.

الهدف : تهدف هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن سؤال محدد وهو : هل إقتراب موعد الإستقطاب العكسى فى مصر؟ أم مازال النسق الحضرى بعيدا عن حدوث مثل هذه الظاهره؟ وبالتالي يمكن تحديد ماإذا كان التدخل الحالى فى صورة المشروعات العملاقة هو خطوه فى الإتجاه الصحيح أم أن العكس هو الأصح؟

المنهجية : وصولا إلى الإجابة عن التساؤل الذى تطرحه هذه الورقة، فسوف يتم تناول العناصر التالية بالدراسة، أولاً: مقدمه فى الإستقطاب العكسى. ثانياً: مؤشرات حدوث الإستقطاب العكسى. ثالثاً: المشروعات القوميه العملاقة كمحدد فى الإستراتيجيه التنمويه للدوله، رابعاً: إتجاهات الإستقطاب العكسى فى مصر. وأخيراً: الخلاصه والتوصيات.

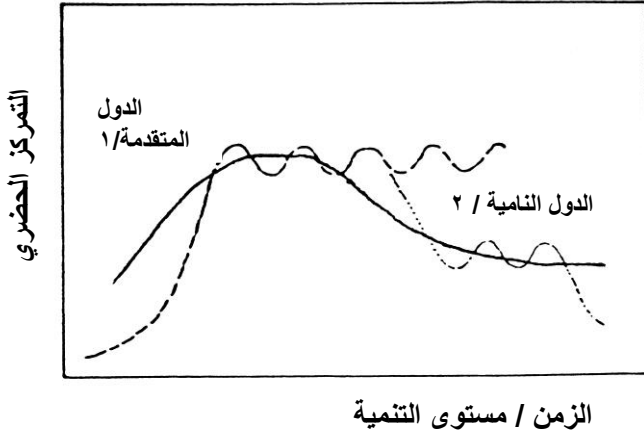
1 / مقدمه: فى الإستقطاب العكسى

المقصود بالإستقطاب العكسى Polarization Reversal هى المرحله التى يتم عندها التحول من إتجاهات التمرکز والإستقطاب إلى الإنتشار، وهى ماتمثلة النقطه أعلا منحنى العلاقه بين التمرکز الحضرى ومراحل التنميه، وتعتبر هذه النقطه عن أقصى مستويات التمرکز والتى يبدأ بعدها المنحنى فى الإنقلاب بمعنى التحول من التمرکز إلى الإنتشار شكل (1). وتعتبر هذه الظاهره فى غاية الأهميه لوضعى السياسات القوميه، وسياسات التنميه الحضرية على وجه الخصوص والتى تهدف إلى تحقيق التوازن فى النسق الحضرى من خلال الحد من التمرکز والإستقطاب الحضرى. ويلاحظ أنه حتى الآن فإن هذه الظاهره لم تحدث سوى فى بعض الدول المتقدمه وإن كان هناك بعض مظاهر لحدوثها فى عدد محدود من الدول الناميه الأكثر تقدما (كوريا الجنوبيه/البرازيل) ^{1/}.

وهناك إتجاهين أساسيين فى الآراء التى تناقش العلاقه بين التمرکز فى أوليات الحضر وبين مراحل التنميه الإقتصاديه. ويتمثل الإتجاه الأول فى مايسمى بنظرية التباعده والتقارب (Divergenc- Convergence Hypothesis)، حيث تزداد الفوارق بين الأقاليم فى مراحل التنميه الأولى وتتقارب بعد ذلك فى مراحلها المتأخره، بحيث يفترض أن التحضر السريع سوف يساعد على التنميه الإقتصاديه فى الدول الناميه مثلما حدث فى مراحل النمو الأولى للدول المتقدمه. ويتبنى وجهة النظر هذه كل من صلاح الشخص (1965)، Alonza (1971)، Shishido&Wheaton (1981)، De-Cola (1984). أما الرأى الآخر المعارض لهذا الإتجاه فهو يتمثل فيما توصل إليه B- Berry (1961) من إنه ليس هناك علاقه بين نمط توزيع أحجام المدن وبين النمو الإقتصادى للدوله أو درجة التحضر بها، وقد أيدته كل من Surindey Mehta ، Sheppard (1982)، Renaud (1981) ^{2/}. وقد أدى هذا التباين فى الآراء حول هذه القضيه، إلى التساؤل عن جدوى تطبيق تجارب الدول العالميه على الدول الناميه، ولذلك قام طارق عبداللطيف (1985) بدراسه لعينه من 127 دوله ناميه حيث توصل إلى أنه: ليس هناك دليل على وجود علاقه منتظمه بين التمرکز الحضرى والإقتصادى وبين مستويات التنميه للدول الناميه بين "1965-1980" ولذلك فإن هذه النظرية لاتنطبق على الدول الناميه وخاصة فى المرحله الحرجه التى يتم الوصول

منها إلى أعلى درجات التمرکز، ويفترض فيها بدء حدوث الإستقطاب العكسى. كما توقع إستمرار المستويات العاليه من التمرکز الحضرى والإقتصادى التى تم الوصول إليها بدلا من إنخفاضها فى المستقبل. أما عن نقطة التحول التى يبدأ عندها الإستقطاب العكسى (طبقا لنظرية التباعد والتقارب) فسوف تظل بعيده عن التحديد وربما تستبدل بمراحل طويله من التردد، شكل (١). وذلك بسبب إختلاف عملية التنمية التى تمر بها الدول الناميه عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمه^{٣/}.

يمكن القول بأنه إذا سلمنا بوجود هذه العلاقه فى الدول المتقدمه حسب نظرية التباعد والتقارب، فإن الوضع يختلف تماما بالنسبه للدول الناميه لإختلاف عملية التنمية بها طبقا للظروف السياسيه/ الإقتصاديه/ الإجتماعيه الخاصه بكل دوله، وأساليب تطبيقها لخطتها التنمويه فضلا عن تاريخها الحضرى، وخاصة فى الفتره التى خضعت فيها للمستعمرات الخارجيه والتى ثبت أن لها دورا كبيرا فى تشكيل النسق الحضرى لكل دوله^{٤/}.



شكل (١) - منحنى مجمع للعلاقه بين التمرکز الحضرى و الزمن / مستوى التنميه فى كل من الدول المتقدمه و الناميه.

١/ Source: El-shakhas, S., Development primacy and the system of cities, the Journal of developing areas ٧, ١٩٧٢, pp. ١١-٣٨.

٢/ Source: Abdul-Latif, T., Urban & Economic Spatial Distribution in Less Developing Countries - A Reassessment of Inter-Regional Divergence Convergence Hypothesis. Unpublished Ph.D., Rutgers University - May ١٩٨٥, pp. ١٥٤, ١٨١.

١/١ أهمية عنصر الزمن فى الإستقطاب العكسى

إن توقيت التدخل فى عملية الإستقطاب العكسى هو فى غاية الدقه. حيث أن السياسه الحضريه فى هذه الحاله إنما تحتاج إلى قطاع ضخم من الإستثمارات فى البنيه الأساسيه مع نصيب متوازن يستثمر فى الصناعات، ونظرا لطول فترة إسترجاع العائد فإن تكاليف السياسه الحضريه قد تكون غير محتمله نظرا لإرتفاعها وخاصة فى مراحل التنميه الأولى، مما يمثل مخاطر فى تطبيق مثل هذه السياسه فى توقيت غير سليم وخاصة فى الدول الناميه ذات الموارد المحدوده. ومن جهه أخرى فإن نسق توزيع التجمعات الحضريه بمرور الوقت قد يبدأ فى التماسك والتحجر بحيث يصبح من الصعب تغييره حيث يصل إلى درجه من الإستقطاب والتمرکز تتعارض مع الأهداف المكانية القوميه. وفى هذه الحاله فإن

الإستقطاب العكسى يمكن أن يحدث أيضا ولكن آثاره الإجتماعيه والإقتصاديه ونمط التوزيع والإنتشار سوف يكون أقل كفاءه منها فى حال التدخل فى مرحله أكثر تبكيرا (عندما تكون معدلات الهجره عاليه وتكون تنمية المدن الثانويه بتكلفه أقل، بحيث يمكن توجيه الهجره إليها بدلا من المدينه الأولى). وهكذا فإن تكاليف التدخل الغير مدروس فى عملية الإستقطاب العكسى تكون مرتفعه فى أى من الحالتين، ولذلك يجب الحرص فى إختيار التوقيت المناسب ومحاولة إستقراء ذلك من المؤشرات المختلفه لقرب حدوث الإستقطاب العكسى. وقد يكون هناك إتجاه فى الدول الناميه لترك تطور الأحداث ليحدد موعد حدوث الإستقطاب العكسى، ولكن هذا الإتجاه يكون له مشاكله مثل:

أولا: نظرا لإختلاف الظروف الإقتصاديه والإجتماعيه والديموجرافيه فى الدول الناميه عنها فى الدول المتقدمه فإنه لايمثل تكرار التطور الطبيعى الذى حدث فى الدول المتقدمه من التمرکز إلى الإنتشار فى الدول الناميه.

ثانيا: فى حال حدوث الإستقطاب العكسى فإن إستمراره يكون مشكوكا فيه على المدى الطويل، وفى هذه الحاله فإنه سوف يظهر التعارض بين الإستقطاب الذى سيرتد إلى هذه الدول وبين أهداف سياستها القوميّه. وعلى ذلك فإن على الدول الناميه أن تعمل على دفع الإستقطاب العكسى قدما ولكن تبقى المشكله بالنسبه لهذه الدول هى متى وكيف تتدخل^٥؟

١٢ / مؤشرات حدوث الإستقطاب العكسى

حتى الآن لم يحاول أحد قياس هذا الإستقطاب العكسى. ويعود ذلك إلى "عدم وجود مؤشر أو مقياس محدد للدليل على وجوده" Rondinelli (١٩٨٣)^٦، وفى الواقع فإنه ليست هناك إشاره واحده مميزه لقرب حدوث الإستقطاب العكسى ولكن هناك العديد من التغيرات التى يمكن فى حال حدوث عدد منها أن توجه واضعى السياسات إلى أن الوقت مناسب لدفع عملية الإستقطاب العكسى. وقد لخص Richardson (١٩٨٣) هذه المؤشرات والتى يمكن تصنيفها فى مجموعات متجانسه كالتالى:

أولا: مؤشرات تختص بالتغيرات فى المدينه الأولى: (إنخفاض معدل النمو، تناقص معامل التمرکز، خروج الصناعات منها، الآثار العكسيه للإقتصاديات الحجميه مثل التلوث/مشاكل الإسكان والمرافق/ الإزدحام/ المرور، إنخفاض نصيبها من الهجره).

ثانيا: مؤشرات تختص بالمدن الثانويه: (زيادة معدل نموها عن معدل نمو المدينه الأولى، نمو العماله الصناعيه "التغير فى هيكل العماله"، زيادة تدفقات الهجره إليها).

ثالثا: مؤشرات تختص بالإستراتيجيه التنمويه للدوله: (إنخفاض الفروق بين الأقاليم، الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى، التوسع فى برامج التنميه الريفيه والصناعات الصغيره، عدم إتزان المنتجات التصديرية، تحول الإستراتيجيه الصناعيه من المصنع الكبير الواحد إلى سياسة الفروع).

رابعاً: مؤشرات سياسيه وإداريه: (نشوء رأى عام ناتج عن الضغوط السياسيه والإجتماعيه يدعو إلى المساواه الإقليميه، وصول الإمكانيات البشريه من مديرين ومتخصصين ومخططين إلى درجه من الكفاءه تسمح بتطبيق سياسة الإنتشار)^٧.

ويجدر التنويه إلى أن هذه المؤشرات السابقه ليست شامله كما أنها قد لاتحدث جميعها فى وقت واحد، لكن فى حال حدوث عدد منها فإنه يمكن التنبؤ بقرب حدوث الإستقطاب العكسى فى المدى القريب (٢٠ سنه مثلاً) وعلى ذلك فإن دور السياسه الحضريه يكون هو توقع حدوث هذا الحدث والعمل على التعجيل به بدلاً من إدخاله وإقحامه أصلاً فى السياسه الإقتصاديه للدوله. وعلى سبيل المثال فى دراسه لمؤشرات الإستقطاب العكسى فى كوريا الجنوبيه، فقد ركز Rondinelli (١٩٨٣)^٨، فى قياسه لهذه المؤشرات على نوعين أساسين: **الأول:** وهو يختص بالتغيرات التى حدثت بالعاصمه سيول منذ بداية الستينات حتى الآن، و**الثانى:** يختص بالتغيرات التى طرأت على المدن الثانويه.

وبما أن الإستقطاب العكسى إنما هو داله فى التنميه فإنه بالتالى يمكن البحث عن علاماته فى أكثر هذه الدول نمواً (تلك التى تمر بالمرحله الإنتقاليه إلى الدول المتقدمه مثل يوغوسلافيا- كوريا- البرازيل)، ويمكن إستثناء الدول الصغيره ذات الكثافات السكانيه العاليه حيث يمكن للمناطق الطرفيه أن تتصل بسهوله إلى التجمعات الرئيسيه. وحيث أن الإستقطاب العكسى هو ضد التمرکز Primacy، لذلك فإنه يتأكد بصوره مبكره فى الدول التى إما تكون ذات نسق حضري غير متمركز None Primate Urban System أو النقيض من ذلك أن تكون درجه التمرکز الحضري بأوليات الحضريه بها مسرعه لدرجه أن حجم الإقتصاديات السلبيه Dis-Economies والإزدحام أصبح معرقلاً لكفاءة أداء المدينه الأولى (حاله القاهره الكبرى)، فى حين أن الدول ذات درجه التمرکز المتوسطه فإنها تكون مرشحاً لضعيفه لحدوث إستقطاب عكسى مبكر بها.

١/٣ المشروعات القوميـه العملاقه كمحدد فى الإستراتيجيه التنمويه للدوله

لقد سعت مصر خلال تجربتها التنمويه الطويله إلى الوصول إلى حلم الخروج من الوادى الضيق إلى الآفاق الرحبه للمعمور المصرى. ولعل أولى المحاولات الجاده كانت فى غزو الصحراء وتعمير الوادى الجديد مع بداية الستينات، ثم تطبيق سياسة المدن الجديده فى النصف الثانى من السبعينات وأخيراً المشروعات القوميـه العملاقه. وفى حين أن أى من التجربتين الأولتين لم تحقق النجاح المنشود منهما حتى الآن، فإن الآمال معقوده على تحقيق هذا الهدف من خلال المشروعات القوميـه العملاقه.

١/٣ تعريف المشروعات القوميـه العملاقه

تعرف هذه المشروعات على أنها "مجموعه مشروعات تقوم الدوله بإقامتها ورعايتها وتوفير الإستثمارات اللازمه لها، مع الإتجاه نحو جذب الإستثمارات من جانب القطاع

الخاص الوطنى والأجنبى إلى الأنشطة الإقتصادية المختلفه، بحيث يتسع النطاق الجغرافى لتلك المشروعات ليشمل أكثر من محافظه لتحقيق تنميه متوازنه بين مختلف أقاليم ومحافظات مصر، وذلك خلال برنامج زمنى يصل إلى عشرون عاما(١٩٩٧-٢٠١٧)^{٩/}.

وتتقسم المشروعات القوميه العملاقه إلى مجموعتين، الأولى: وتقع فى جنوب الوادى وتضم مشروعات (توشكى- شرق العوينات- درب الأربعين- الوادى الأسيوطى- فوسفات أبوظرطور- حديد أسوان- بحيرة ناصر)، أما الثانيه: تقع فى شمال شرق مصر وتضم مشروعات (غرب خليج السويس- شرق بورسعيد "شرق التفريعه" - وادى التكنولوجيا- تنمية سيناء- ترعة السلام). ويلاحظ تمركز هذه المشروعات بصفه أساسيه فى مناطق سيناء وخليج السويس والوادى الجديد. الأمر الذى يؤثر مباشرة على التنميه الشامله فى إقليمى قناة السويس وأسيوط .

٢/٣ أهداف المشروعات القوميه العملاقه

وتهدف هذه المشروعات إلى تنمية كافة القطاعات السلعيه، والخدمات الإنتاجيه والإجتماعيه، والتي يتسع نطاقها الجغرافى ليشمل مختلف أقاليم ومحافظات مصر. وذلك لمحاولة تحقيق نمو متوازن إلى حد كبير من خلال التالى:^{١٠/}

- ١- تصحيح الاختلالات الحاده فى نمط توزيع الإستثمارات وعائد التنميه بين أقاليم ومحافظات مصر المختلفه، (تقليل الفوارق الإقتصاديه والإجتماعيه)، وتحقيق تنميه متوازنه وإستغلال كافة الإمكانيات المتاحة ، وتهيئة المناطق الجديده للمشروعات والسكان بمد المساحه المأهوله لتصل إلى ٢٥ % خلال العشرون عاما القادمه.
- ٢- العمل على تحقيق تنميه شامله متكامله فى المجالات المختلفه مع ربطها ببعضها البعض لتكون مشروعا قادرا على الإستمرار والنمو ومواجهة الأزمات المحتمله.
- ٣- جذب الإستثمارات الخاصه (محليه وأجنيبيه) للمساهمه فى دعم التنميه وتهيئة المناخ الملائم له للإضطلاع بدوره المنشود.
- ٤- التصدى لمشكلة البطاله والعمل على توفير فرص عمل جديده تزداد سنويا بمعدل يبدأ بنحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل ، إضافة إلى ١٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.
- ٥- الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادى ليزيد عن ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطه الخمسيه الرابعه مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠ % من الحالى.
- ٦- الحد من موجات الهجره النازحه إلى المدن الكبرى ووادى النيل وإنشاء مجتمعات عمرانيه جديده ، والتشجيع على الهجره العكسيه إلى جنوب مصر وشمال سيناء.
- ٧- التغلب على تآكل نصيب الفرد من الأرض الزراعيه، والعمل على سد الفجوه الغذائيه، وذلك بمضاعفة الرقعه الزراعيه.
- ٨- تعظيم إستخدام موارد الدوله من خلال التخصيص والإستخدام الأمثل للموارد الزراعيه خاصه بما يحقق الميزه النسبيه للزراعه المصريه.

٣/٣ أمثله للمشروعات القوميه العملاقه

فيما يلي أمثله لبعض المشروعات القوميه العملاقه، الجارى تنفيذها حاليا^{١١/} مثل :

أولاً: مشروع شرق العوينات: ويقع فى الجنوب الغربى من الصحراء الغربيه فى مصر وتتميز المنطقه بموقعها كنقطه ربط فى أفريقيا بين جنوب الصحراء وشمالها وهو الدور الذى لعبته تاريخيا كمركز لخدمة التجاره والسفر من وسط أفريقيا للسوق المصرى. ويستهدف المشروع زراعة ١٨٩٦٠٠ فدان وذلك إعتقادا على المياه الجوفيه، وتقدر فرص العماله بالمشروع حوالى ٣٢ ألف عامل/ زراعه، ٣ آلاف عامل/ صناعه، ٦ آلاف عامل/ خدمات بما فيها السياحه، بعماله إجماليه حوالى ٤١ ألف فرصه عمل.

ثانياً: مشروع توشكى: ويستهدف المشروع زراعة حوالى ٥٠٠ ألف فدان فى المرحله الأولى (٢٠٠ ألف فدان هى جزء من مفيض توشكى، ٣٠٠ ألف فدان جنوبى باريس). مع زياده هذه المساحه إلى ١٢٩٥٠٠ فدان فى المراحل التاليه إعتقادا على المياه السطحيه. مع إقامة تجمعات زراعيه وصناعيه ومشروعات للثروه الحيوانيه وتشجيع النشاط السياحى، مع إنشاء ١٨ تجمع عمرانى جديد وحوالى ١٠٠ تجمع قروى تسهم فى تخفيف التكدس السكانى بالتجمعات القائمه بجنوب مصر. ويوفر المشروع حوالى ٣٤٥ ألف فرصه عمل ، من بينها ٢٥٩ ألف فرصه عمل فى الزراعه. (تبلغ إستثمارات مشروع تنميه جنوب مصر ٣٠٠ مليار جنيه، من بينها ٨٠% للقطاع الخاص، ٢٠% إستثمارات حكوميه).

ثالثاً: مشروع شمال خليج السويس: ويعتمد على إنشاء ميناء العين السخنه المحورى إضافة إلى إقامة مطار يربطان المنطقه بالأسواق الخارجيه، حيث يستهدف إقامة منطقته صناعيه على مساحه ٨٩ كم ٢ بحجم يصل إلى ٧٠% من إجمالى الصناعات فى مصر، حيث يستهدف المشروع توفير حوالى ٥٠٠ ألف فرصه عمل وإستيعاب حوالى ٢٥ مليون مواطن بالمنطقه. (ويقدر إجمالى الإستثمارات المتوقعه للمشروع حوالى ١٥٠ مليار جنيه بالتعاون مع الجانب الصينى).

١/٤ إتجاهات الإستقطاب العكسى فى مصر

سوف يتم قياس عدد محدود من المؤشرات الأساسيه فى محاوله للتعرف على إتجاهات الإستقطاب العكسى فى مصر وهذه المؤشرات هى:
- مؤشرات خاصه بالإستراتيجيه التنمويه للدوله: التفاوتات الإقليميه فى توزيع الإستثمارات القوميه وتوزيع الإستثمارات الصناعيه.
- مؤشرات خاصه بتحول النمو عن التمرکز الحضرى فى المدينه الأولى: معدل النمو، مقياس التمرکز الحضرى فى المدينه الأولى / مقياس التمرکز الحضرى فى المدينه الأولى مقارنة بالمدينه الثانيه / معدل نمو المدن الثانويه.

١/٤ قياس المؤشرات الخاصه بالإستراتيجيه التنمويه للدوله

١/١/٤ التفاوتات الإقليميه فى توزيع الإستثمارات القوميه : مما لاشك فيه، إن هناك تغييرا فى الإستراتيجيه التنمويه للدوله من حيث توجهها نحو المناطق الواعده خارج الوادى من

خلال إقامة المشروعات القوميہ العملاقہ بها ويتضح ذلك من جدول (١)، الذي يوضح توزيع الإستثمارات على الأقاليم المختلفه في مصر وذلك في الخطه الرابعه ٢٠٠٢/١٩٩٧ ويتضح منه الزيادة الكبيره في الإستثمارات الموجهه إلى إقليمى قناة السويس وجنوب الصعيد نتيجة المشروعات القوميہ العملاقه، وإن كان مازال هناك خلا في التوازن بين نصيب المحافظات من كل من السكان والإستثمارات وخاصة في محافظات الدلتا وشمال ووسط الصعيد.

جدول رقم (١)- التوزيع النسبى للسكان والإستثمارات الإستثماريه على مستوى الإقليم وذلك خلال الخطه الخمسيه الرابعه (٢٠٠٢ / ١٩٩٧).

الأقاليم	جملة الإستثمارات الإستثماريه (مليون جنيه)	نسبة الإقليم لإجمالى الإستثمارات الموزعه (%)	التوزيع النسبى للسكان تعداد ١٩٩٦ (%)	التباين فى التوزيع النسبى للإستثمار وعدد السكان
القاهره الكبرى	٧٠٣١٢	١٨ر٥٠	٢٥ر٢٠	٦ر٥٠ -
إقليم الإسكندريه	٥٧٦٠٨	١٥ر١٦	١٢ر٧٠	٢ر٥٨ -
إقليم الدلتا	٣٧٩١١ر٤	٩ر٩٧	٢٢ر٨٠	١٢ر٩٠ -
إقليم قناة السويس	٨٤٣٤٠ر٢	٢٢ر١٩	١٠ر٤٠	١١ر٧٠ +
إقليم شمال الصعيد	٣٠٤٩٧	٨ر٠٢	١٢ر١٠	٤ر١٣ -
إقليم وسط الصعيد	٢٨٩٠٤	٧ر٦٠	٤ر٩٠	٢ر٧٠ +
إقليم جنوب الصعيد	٧٠٥٣٥	١٨ر٥٦	١١ر٩٠	٦ر٦١ +
إجمالى للإستثمارات الموزعه	٣٨٠١٠٧ر٦٠	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	صفر
إجمالى الغير موزع المركزى	١٩٨٩٢ر٤٠	----	----	----
إجمالى عام الخطه	٤٠٠٠٠٠	----	----	----

المصدر: الهيئه العامه للتخطيط العمرانى (بتصرف)، خريطة التنميه والتعمير لجمهورية مصر العربيه ٢٠١٧، القاهره ١٩٩٨، ص ٥٣.

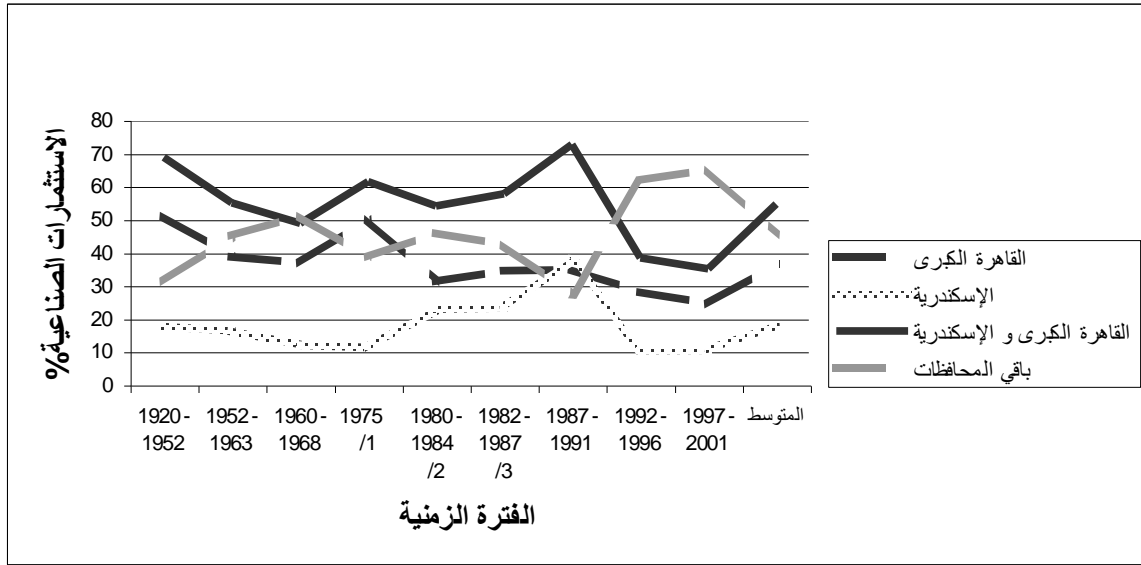
٢/١/٤ توزيع الإستثمارات الصناعيه : بمراجعة توزيع الإستثمارات الصناعيه فى الفترات الزمنيه المختلفه والخطط الخمسيه المقترحه شكل (٢) وجدولى (٣،٢)، فإنه يلاحظ النسبه العاليه المخصصه للقاهره الكبرى والإسكندريه (حوالى ٥٥%) مقارنة بباقي محافظات مصر. كما يلاحظ تزايد نصيبهما من هذه الإستثمارات خلال الفتره من ١٩٦٨ حتى الآن بعد إتزان نسبى فى بداية الستينيات نظرا لتطبيق سياسة إنتشار التصنيع فى مناطق مختلفه من مصر خلال الفتره من ١٩٦٠- ١٩٦٨. وقد بلغ هذا التمرکز أقصاه فى الخطه الخمسيه ١٩٩١/١٩٨٧ فعلى الرغم من التكدس الشديد فى القاهره الكبرى والإسكندريه فيلاحظ أنها خصصت ٧٢% من إجمالى الإستثمارات الصناعيه لهما، فى حين ٢٨% فقط لباقي محافظات مصر. والجدير بالملاحظه أن هذه النسبه قد بدأت فى الإنخفاض بدءا من الخطه الخمسيه ١٩٩٥ / ١٩٩٦ حتى وصل نصيب كل من القاهره الكبرى والإسكندريه إلى ٣٨% فقط، بينما إتجهت باقى الإستثمارات إلى الأقاليم الأخرى خاصة فى ضوء إقامة مناطق صناعيه بالمحافظات المختلفه.

جدول رقم (٢) - توزيع المشروعات الصناعيه القائمه فى أقاليم مصر عام (١٩٩٧).

المصدر: الهيئه العامه للتخطيط العمرانى
(بتصرف)، المخطط الإستراتيجى لتنمية المجتمعات
العمرانيه الجديده بجنوب مصر، إستراتيجية التنميه
الصناعيه. القاهره ١٩٩٩، ص٧.

الإقليم	إجمالى عدد المشروعات	النسبه للإجمالى العام %
القاهره الكبرى	١١٦٩٦	٥١ر٨
الإسكندريه	١٩٠٨	٨ر٤
باقي الأقاليم	٨٩٨٢	٣٩ر٨
إجمالى مصر	٢٢٥٨٦	١٠٠

شكل رقم (٢) - توزيع الإستثمارات الصناعيه خلال الفتره (١٩٢٠-٢٠٠١).



جدول رقم (٣) - النسب المئويه لتوزيع الإستثمارات الصناعيه فى كل من القاهره الكبرى
والإسكندريه وباقي محافظات مصر (١٩٢٠/٢٠٠١).

الفترة الزمنية	القاهره الكبرى (١)	الإسكندريه (٢)	(١) + (٢)	باقي محافظات مصر
١/ ١٩٥٢-١٩٢٠	٥١ر٢	١٧ر٦	٦٨ر٨	٣١ر٢
١٩٦٣-١٩٥٢	٣٨ر٧	١٦ر٣	٥٥ر-	٤٥ر-
١٩٦٨-١٩٦٠	٣٦ر٨	١٢ر١	٤٨ر٩	٥١ر١
٢/ ١٩٧٥	٥٠ر١	١١ر٣	٦١ر٤	٣٨ر٦
٣/ ١٩٨٤-١٩٨٠	٣١ر٢	٢٢ر٩	٥٤ر١	٤٥ر٩
٤/ ١٩٨٧-١٩٨٢	٣٤ر٤١	٢٣ر٢٢	٥٧ر٦٣	٤٢ر٣٧

٢٧ر٣	٧٢ر٧	٣٧ر٨	٣٤ر٩	٥/١٩٩١-١٩٨٧
٦١ر٧	٣٨ر٣	١٠ر٣	٢٨ر--	٥/١٩٩٦-١٩٩٢
٦٥ر--	٣٥ر--	١٠ر٥	٢٤ر٥	٥/٢٠٠١-١٩٩٧
٤٥ر٣٥	٥٤ر٦٥	١٨ر--	٣٦ر٦٥	المتوسط

المصدر: ^{١/} باربور، ك.م. تطور الصناعة، موقعها وهيكلها الإقتصادي في مصر، براجير، نيويورك، ١٩٧٢-ص-٦٦، ٦٧، ٧٤. ^{٢/} وزارة التخطيط-الخطه الإنتقاليه لعام ٧٥/٧٤- القاهرة. دراسة السياسه القوميہ للتنمية ^{٣/} بادكوانك- جماعة المهندسين الإستشاريه مع شريف الحكيم وشركاه. الحضريه- التقرير النهائي-القاهره ١٩٨٢. ^{٤/} وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الخطه الخمسيه ٨٢/٨٧-القاهره ١٩٨٢. ^{٥/} الهيئه العامه للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي لتنمية المجتمعات العمرانيه الجديده بجنوب مصر- إستراتيجية التنمية الصناعيه ، القاهره ١٩٩٩ ، ص ١٧.

٢/٤ المؤشرات الخاصه بتحول النمو عن المدينه الأولى.

يوضح الجدول (٤)، والشكل (٣) إتجاهات تركز المدينه الأولى (القاهره الكبرى) وذلك بإستخدام مقياس التركز في أوليات الحضر Primacy Index خلال السنوات ١٩٩٦/١٩٢٧. ومنه يتضح أن هذا التركز في إضطراد حيث إزداد من ٧١٥ر. إلى ٧٩٢ر. بين عامي ١٩٨٦/١٩٢٧ على الرغم من وجود فترة ثبات نسبي ١٩٧٦/١٩٦٠. كما شهد زياده ضعيفه بين عامي ١٩٨٦ / ١٩٩٦ حيث بلغ هذا المؤشر الى ٧٩٥ر. كذلك فإن هذا التركز في القاهره الكبرى ليس قاصرا على سائر عناصر النسق الحضري المصري ولكن أيضا بالنسبه للمدينه الثانيه وهي الإسكندريه ، وذلك على الرغم من الإنخفاض النسبي في ال Primacy Ratio بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ حيث مازالت مرتفعه.

جدول رقم (٤)- إتجاهات تركز المدينه الأولى (القاهره الكبرى) مقياس التركز ونسبة التركز في أوليات الحضر خلال السنوات ١٩٩٦،-١٩٢٧

١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	السنة
٤٠ر٣	٤٢ر٣	٤٣ر٣	٣٩ر٨	٣٥ر..	٣٠ر٩	٢٩ر٦	% سكان القاهره الكبرى إلى إجمالي سكان الحضر
٧٩٥ر.	٧٩٢ر.	٧٧٤ر.	٧٧٥ر.	٧٦١ر.	٧٣٧ر.	٧١٥ر.	Primacy Index
٢٩٨ر	٣٠٧ر	٣ر..	٢٥٧ر	٢٣٢ر	٢٠٢ر	١٩٧ر	Primacy Ratio

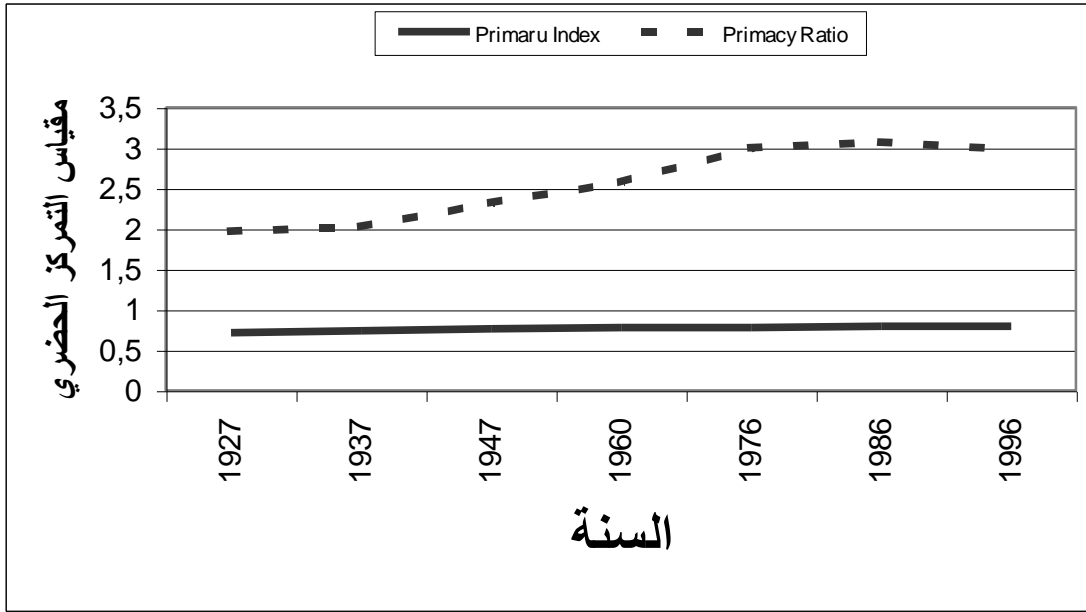
المصدر: الباحث، من واقع التعدادات والإحصاءات الرسميه للسنوات المختلفه. كما يوضح الجدول (٥)، المقارنه بين معدلات النمو للفئات المختلفه للمدن مع المدينتين الأولتين القاهره الكبرى والإسكندريه، والذي يتضح منه أنه: في ضوء الثبات النسبي لمعدل نمو الحضر بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ إضافة إلى إنخفاض معدلي النمو في أوليات الحضر في القاهره الكبرى والإسكندريه فإنه كان من المتوقع أن تزداد معدلات النمو في المدن الثانويه أكبر من ١٠٠ ألف نسمة وهي المنافس الأساسي لأوليات الحضر، ولكن يلاحظ : إنخفاض معدل النمو في المدن الثانويه بوجه عام بإستثناء المدن من ٥٠-١٠٠ ألف، أقل من ٢٠ ألف نسمة. مما يعنى أن النمو في هذه المدن إنما كان تحت ضغط النمو السكاني دون التطور في هيكلها الإقتصادي الأمر الذي يلقي ظللا من الشك على قدرة هذه المدن على إستيعاب التنمية المستقبليه.

جدول (٥) - اعداد ومعدلات النمو للفئات المختلفة من المدن (١٩٤٧-١٩٩٦).

عدد المدن					السنوات				المدن
٩٦	٨٦	٧٦	٦٠	٤٧	٩٦/٨٦	/٧٦	/٦٠	/٤٧	
٩	٩	٩	٦	٤	١ر٠٣	٢ر٥٩	٣ر٥٩	٤ر٢٩	القاهرة الكبرى
١	١	١	١	١	١ر٣٤	٢ر٣٣	٢ر٦٦	٣ر٧٨	الإسكندرية
٢٤	٢٠	١٦	١٠	٥	٢ر٠٨	٣ر١٥	٥ر٥٨	٧ر٢٢	٥٠٠-١٠٠ ألف
٤٥	٢٩	١٧	٨	٨	٥ر٥٨	٥ر٠٤	٣ر٢٧	١ر٤٠	١٠٠-٥٠ ألف
٧٥	٧٦	٦٢	٤٤	٣٠	-٠ر٣٦	٢ر٦٢	٢ر٤٣	٣ر٣٣	٥٠-٢٠ ألف
٦٢	٥٩	٥٢	٥٢	٥٢	٤ر٤٣	٠ر٠٩	٥ر١٧	١ر٧٣	أقل من ٢٠ ألف
٢١٦	١٩٤	١٥٧	١٢١	١٠٠	٢ر٨٢	٢ر٨٢	٢ر٧٧	٣ر٣	إجالي الحضر

المصدر: الباحث ، من واقع الإحصاءات والتعدادات الرسمية للسنوات المختلفة.

شكل (٣) - معامل Primacy Index ونسبة التمرکز Primacy Ratio في أوليات الحضر (١٩٢٧-١٩٩٦).



الخلاصة

خلصت هذه الورقة البحثية إلى أنه على الرغم من إظهار بعض المؤشرات (خاصة تلك المرتبطة بالتوجهات الإستراتيجية للدولة وتوزيع الإستثمارات الصناعية بين الأقاليم التخطيطية) التي تشير إلى وجود توجه نحو الإسراع بعملية الإستقطاب العكسي في مصر وذلك من خلال تبني عدد من المشروعات القومية العملاقة خاصة في إقليمي قناة السويس وجنوب الصعيد، إلا أن المؤشرات الخاصة بتحول النمو عن أوليات الحضر مازالت لاتدعم هذا التوجيه حيث مازال معامل التمرکز في أوليات الحضر Primacy Index ، وكذلك نسبة التمرکز Primacy Ratio مرتفعين. يضاف إلى ذلك أن معدلات النمو في المدن

الثانوية مازالت منخفضة وخاصة المدن ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة، وهي المدن القادرة على منافسة أوليات الحضر في جذب الأنشطة والخدمات بما يحقق إعادة الانتشار بعيدا عن التمرکز الشديد الحالي.

وعلى ذلك فإنه من الخطوره الإندفاع الحالي نحو التوسع في المشروعات القوميہ العملاقه بغية الإسراع بعملية الإستقطاب العكسي حيث يؤثر ذلك مباشرة على كفاءة توزيع وإستغلال الإستثمارات في مشروعات أخرى ذات مردود إقتصادي أسرع وأعلى. ولعل ماتمر به الدوله حاليا من ركود إقتصادي حاد (والذي من أحد أسبابه توجيه حجم كبير من الإستثمارات إلى المشروعات القوميہ العملاقه) يعتبر مؤشرا على صحة هذا التوجه.

المراجع ومصادر المعلومات

١/ Richardson,W.H., City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries, the World Bank Staff Working Paper No. ٢٥٢, April ١٩٧٧.

٢/ م. فيصل عبدالمقصود ، ١٩٨٩ المدن الثانويه كمحدد وأساس لصياغة خطه قوميہ حضريه في مصر ، رساله دكتوراه غير منشوره ، كلية الهندسه/ جامعة القاهره، ص ٨٦.

٣/ Abdul Latief, T., Urban and Economic Spatial Concentration in Less Developing Countries – A Reassessment of the Inter-regional Divergence/Convergence Hypothesis – Unpublished Ph.D., Rutgers University, New Brunswick, New Jersey, ١٩٨٥.

٤/ م. فيصل عبد المقصود: مرجع رقم (٢)، ص ٨٩.

٥/ Rondinelli, D.A., Intermediate Cities Role in Industrial Decentralization, Employment Generation and Economic Development in South Korea, Regional Cities Project, Clark University / Institute for Development Anthropology, Cooperative Agreement 'USAID', ١٩٨٣.

٦/ Rondinelli,A.D.,Secondary Cities in Developing Countries- Policies for Diffusing Urbanization- Sage Library of Social Research, Vol.١٤٥,London, ١٩٨٣.

٧/ Richardson,W.H., Reference no. (١), pp. ٧.

٨/ Rondinelli,A.D., Reference no. (٦).

٩/ د. سامي عفيفي: مركز المشروعات القوميہ العملاقه في برنامج الإصلاح الإقتصادي، مؤتمر فرص الإستثمار لجنوب مصر-الهيئه العامه للتخطيط العمراني، القاهره ١٩٩٩.

١٠/ د. سامي عفيفي: المرجع السابق.

١١/ د. فيصل عبدالمقصود / د. سامى أمين عامر: التوجهات المستقبلية للتخطيط الإقليمي فى مصر على مشارف القرن الذى أتى، المؤتمر المعمارى الدولى الرابع والعماره (العمران على مشارف الألفيه الثالثه) - كلية الهندسه/ جامعة أسيوط، (٢٨-٣٠ مارس) ٢٠٠٠.

١٢/ الهيئه العامه للتخطيط العمرانى ، خريطة التنميه والتعمير لجمهوريه مصر العربيه ٢٠١٧، القاهره ١٩٩٨.

١٣/ الهيئه العامه للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى لتنميه المجتمعات العمرانيه الجديده بجنوب مصر، إستراتيجية التنميه الصناعيه ، القاهره ١٩٩٩.